

ترتيبات أميركية لشرق الفرات.. ومراوغة روسية بين القبول والالتفاف

رانيا مصطفى

وكان ثمره هذه التقاربات اجتماع كبار المسؤولين الأمنيين للدول الثلاث صاحبة القرار في سوريا، أميركا وروسيا وإسرائيل، والذي طالب فيه الولايات المتحدة وإسرائيل روسيا بالعمل على تحجيم النفوذ الإيراني، دون أن تبدي روسيا موافقة على ذلك، بل بالعكس، عادت التصريحات الروسية للدفاع عن الحليف الإيراني، والتنفيد بالضربات الإسرائيلية الأخيرة، دون منعها، أو السماح للنظام بتشغيل منظومة الدفاع أس-300، في خطوة يبدو أنها ابتزاز روسي للولايات المتحدة لتخفيف العقوبات على النظام السوري، والسماح بعودة التطبيع معه. يبدو الاجتماع الأمني وما سيليه من اجتماعات متكررة، الخطوة الأهم في طريق التسوية السورية، فبعده حصل تقدم في ملف اللجنة الدستورية، التي يتولى مهمتها المبعوث الدولي إلى سوريا، غير بيدرسون، بعد قبول النظام بأعضاء المجتمع المدني الستة. وهناك تفاهات روسية-أميركية جديدة على السماح للجيش الأميركي بتوجيه ضربات جراحية في شمال غربي سوريا، لتجمعات متطرفي تنظيم القاعدة، بدأت بقصف معهد شرعي تابع لتنظيم حراس الدين في ريف حلب الغربي.

هذا إضافة إلى ما استجد من قيام رئيس النظام السوري مؤخرا، بتغييرات رؤساء الأجهزة الأمنية الأربعة، بطلب روسي، وخلق فرع أمني جديد مسؤول عن تلك الأفرع، لتحجيم التفعل الإيراني في مراكز القرار للنظام السوري، وتوجيه تحت إمرة روسيا. ومن نتائج التقارب الأمني الأميركي-الروسي-الإسرائيلي، تراجع الإدارة الأميركية عن الحديث حول مطلب التغيير السياسي، حيث اقتضت المحادثات بين ترامب وبوتين على هامش قمة العشرين، على موضوع تحجيم النفوذ الإيراني في سوريا. بالتالي يبدو أن الإدارة الأميركية مهتمة بحل الملف الإيراني، وتريد البدء به من سوريا، وتحتاج إلى مساعدة روسية في ذلك، في وقت تسارع فيه إلى ترتيبات إدارة لشرق الفرات، وخلق توازن عربي-كرد، والاعتماد على قوات شركائها في التحالف، لقطع الطريق على روسيا بالسيطرة على الثلث الأغني بالموارد النفطية والغاز والمنوجات الزراعية في سوريا، مستغلة قتل موسكو في التقدم في ملف إدلب، وتراجع التنسيق التركي-الروسي حوله.

يبدو الاجتماع الأمني وما سيليه من اجتماعات متكررة، الخطوة الأهم في طريق التسوية السورية؛ فبعده حصل تقدم في ملف اللجنة الدستورية، التي يتولى مهمتها المبعوث الدولي إلى سوريا، غير بيدرسون، بعد قبول النظام بأعضاء المجتمع المدني الستة

يبقى ملف إدلب هو الأعد، بعد مضي أكثر من شهرين من المواجهة في المكان والاستنزاف البشري، واضطرار روسيا إلى الاعتماد مجددا على الميليشيات الإيرانية ولو بشكل محدود، دون تحقيق التقدم. الترتيبات الأميركية لشرق الفرات، والمراوغة في ملف إدلب، تفرص على روسيا الاعتراف بتقسيم سوريا إلى مناطق نفوذ ثلاث، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى تفخيل كردي في هيئة التفاوض بدعم عربي، من أجل فرض حل وفق الأمر الواقع، شريطة إخراج الميليشيات الإيرانية، والحد من النفوذ التركي، وإبقاء نظام الأسد حتى الانتخابات الرئاسية المقبلة.

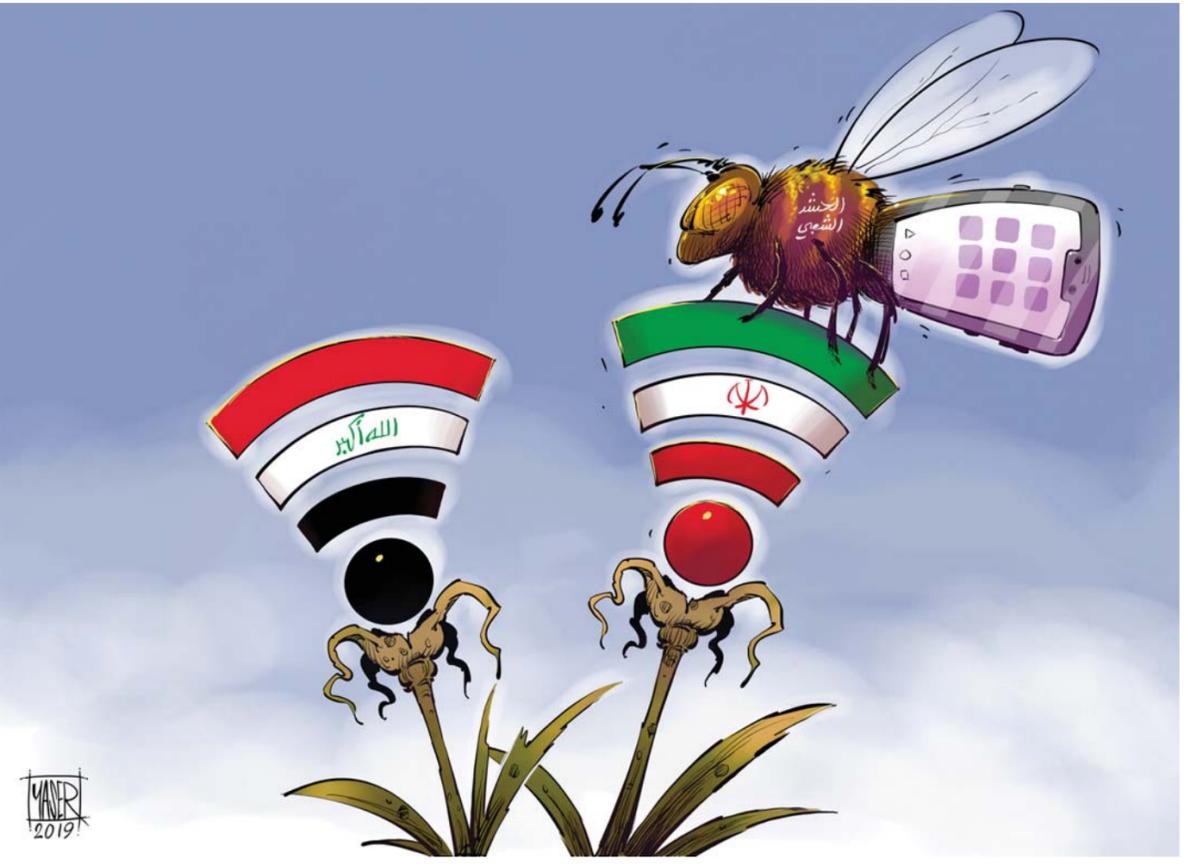
شهد الأسبوع الماضي حراكا دبلوماسيا محمولا لجيمس جيفري، المبعوث الأميركي المسؤول عن الملف السوري، تمثل في زيارة عدة عواصم أوروبية وعربية، وعقد اجتماعات في حقل العمر النقطة شرق دير الزور، مع الأطراف المحلية وبحضور السفير الأميركي وليم روباك، وقائد القوات الأميركية في سوريا والعراق، الجنرال بلانك ميران. وظهرت نتائج هذه التحركات سريعا؛ فقد أعلن جيفري عن عودة البعثة الدبلوماسية الأميركية إلى سوريا، بعد سحبها عقب قرار ترامب بالانسحاب. فيما أعلنت مجلة فورين بوليسي الأميركية عن موافقة بريطانيا وفرنسا بإرسال جنود إلى سوريا، بتراوح عددهم بين 300 و400، إضافة إلى تقديم بعض دول البلقان والبلطيق "حفنة" من الجنود، لملء فراغ انسحاب القوات الأميركية من شرق الفرات، والبالغ عددها 2000 جندي، بعد أن قررت الإدارة الأميركية إبقاء 400 جندي منهم في شرق الفرات ومحيط قاعدة التنف، ورفضت ألمانيا العرض الأميركي بإرسال جنود إلى سوريا.

كان مضمون زيارة المسؤولين الأميركيين رفيعي المستوى إلى حقل العمر النقطة، شرقي دير الزور، لقاءات مع قيادات مجلس دير الزور المدني، ولقاء آخر مع ممثلين عن عشيرتي البكارا والعكيدات، كبرى قبائل الشرق السوري، لتوفير دعم اقتصادي وسياسي، وتطوير "الحكومة الرشيدة"، وزيادة تمثيل العشائر العربية لخلق توازن سياسي شرق سوريا، والتخفيف من حدة التوتر العربي-الكرد، وذلك لتوفير استقرار في المنطقة يضمن عدم عودة تنظيم داعش.

وأعلنت قوات التحالف الدولي عن إجراء مناورات بالأسلحة الثقيلة في قاعدة التنف على الحدود العراقية-الأردنية-السورية، بمشاركة جيش "مقاوير الثورة"، بعد أن قامت الولايات المتحدة بإعادة إحيائه. وجيش "المقاوير" مدعوم أميركا، وغالبية مقاتليه من أبناء دير الزور؛ لكن تم تجميده في نهاية سنة 2017، وتسريح سوى 50 عنصرا. فقد أعلن عن فتح باب الانتساب، وفتحت معسكرات التدريب للمتسبين الجدد في الأردن. وخصصت ميزانية البناتاغون لعام 2019 مبلغ 300 مليون دولار للتدريب والتسليح، وكرواتب للمقاتلين في شمال شرق سوريا، والذين تسعى الولايات الأميركية لوصولهم إلى 60 ألف مقاتل من أبناء المناطق المحررة من تنظيم "داعش"، لضمان القدرة على حمايتها من عودة التنظيم. فيما تريد الولايات المتحدة الاستفادة من هذه الجيوش في محاربة الميليشيات الإيرانية في دير الزور، وفي إيجاد قوة حرس حدود، على الحدود السورية-العراقية.

وهناك تنسيق أميركي مع دول عربية، مهمة تطرد الميليشيات الإيرانية، وبالحد من النفوذ التركي، لتقديم تمويل لإعادة إعمار شرق الفرات. التحركات الأميركية هذه، تأتي في ظل تقارب أميركي-روسي، بدأ مع زيارة مايك بومبيو، وزير الخارجية الأميركي، إلى روسيا، منتصف مايو الماضي، ولقاءه الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، برفقة جيمس جيفري، المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا، حيث اتفق الطرفان على خطة فضفاضة تقضي بالعمل على تنفيذ القرار 2254، والتعاون في ملف محاربة الإرهاب وداعش.

وإضعاف النفوذ الإيراني، والتخلص من الأسلحة الكيميائية، وتوفير مساعدات، ودعم دول الجوار، وتوفير عودة اللاجئين، وإقرار مبدأ المحاسبية. وكذلك هناك تقارب إسرائيلي-روسي، تمثل بالسماح لإسرائيل بإجراء ضربات على المواقع الإيرانية في سوريا، كان آخرها الأقوى، الأسبوع الماضي، وستتولى إسرائيل دور الوساطة مع الولايات المتحدة، للتنسيق لإبقاء نظام الأسد في الفترة الحالية.



سياحة وموت على سواحل المتوسط

طارق الفيزاني
صحافي تونسي

إن النزاع الداخلي المعقد في ليبيا وفي علاقته بمواقف دول الاتحاد الأوروبي المتباينة من حكومتي الشرق والغرب، قد بدأ يلقي بظلاله بقوة على ملف الهجرة ليصبح إحدى أوراق النزاع الليبي ضغط مهمة، ونتائج ذلك لم تتأخر كثيرا، إذ شهدت السواحل التونسية كارثتي غرق جماعي لنحو 150 مهاجرا في خلال أسابيع قليلة عدا المفقودين

إن يكون المهاجرون قد وجدوا ترتيبات متساهلة من متواطئين محليين لدفعهم إلى ركوب البحر عبر قوارب غير مهينة لقطع مسافات طويلة، ومن دون أي ضمانات على حياتهم. وسواء تعلق الأمر بضغوط أو تواطؤ أو بقبول التكتل الأوروبي، فإن أرقام المرصد الأورومتوسطي تشير في كل الحالات إلى تزايد أعداد الغرقى، من 24 غرقيا من بين كل ألف مهاجر وصل إلى أوروبا عام 2017 إلى معدل 33 غرقيا لكل ألف مهاجر في 2018.

وبالمقارنة فإن أعداد الغرقى والمفقودين في البحر المتوسط ما بين 2014 و2017 فقط فاقت 15 ألفا، ما يجعله أكثر طرق الهجرة خطيرة في العالم، وهذه حصيلة قد لا تضاهيها حصيلة القتلى في الحروب البحرية التي شهدتها المتوسط منذ ما قبل القرون الوسطى.

وهذه الأرقام تكفي وحدها للتأكيد على فشل الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمة الهجرة غير الشرعية بل وإدانته لتخاذله المتعمد في حماية أرواح البشر على نحو يخالف القيم التي تقوم عليها مؤسسات الاتحاد. وفي تقدير هيومن رايتس ووتش فإن عدم ضمان الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي القدرة الكافية على البحث والإنقاذ في وسط المتوسط يتناقض مع روح القانون البحري الدولي، وقد يؤدي في بعض الظروف إلى إثارة المسؤولية عن الخسائر في الأرواح التي يمكن تجنبها، وعن الانتهاكات المباشرة لحظر إعادة القسرية، أي خطر العودة إلى الاضطهاد أو التعذيب أو سوء المعاملة.

من المهاجرين واللاجئين الفارين من الحروب والفقر. وبالنتيجة فإن ستة مهاجرين يلقون حتفهم يوميا في مياه المتوسط بحسب إحصائية للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وخلف هذا الرقم يمكن تخيل الكثير من القصص المؤلمة لفقدان أطفال ونساء في قاع البحر. وفي الحقيقة ليس هناك من تفسير آخر عدا الضغوط السياسية، حول سبب زيادة قوارب الهجرة التي تنطلق من سواحل ليبيا وزيادة حوادث الغرق، بينما نجحت الميليشيات المسلحة هناك في وقت سابق في أن تحكم قبضتها على تجارة البشر.

لكن الأرجح أن النزاع الداخلي المعقد في ليبيا وفي علاقته بمواقف دول الاتحاد الأوروبي المتباينة من حكومتي الشرق والغرب، قد بدأ يلقي بظلاله بقوة على ملف الهجرة ليصبح إحدى أوراق النزاع ووسيلة ضغط مهمة. ونتائج ذلك لم تتأخر كثيرا، إذ شهدت السواحل التونسية كارثتي غرق جماعي لنحو 150 مهاجرا في خلال أسابيع قليلة عدا المفقودين، بالإضافة إلى ضبط مئات آخرين في عرض البحر قدموا جميعا من سواحل ليبيا.

والقاربان اللذان شهدا كارثتي الغرق كانا انطلقا من سواحل مدينة زوارة الليبية، وليس مستبعدا

أنشطة تجارة البشر فإن الواقع يكشف عن حقائق مغايرة وأكثر مأساوية عما كان عليه الأمر. ما يحدث في السابق أن عصابات تهريب البشر التي تنشط ضمن شبكات معقدة تشمل أيضا موظفين حكوميين فاسدين، تضع خيار النجاة، كما هو احتمال الغرق والموت، أمام المهاجرين مقابل المال لكن المعاملة تحولت اليوم إلى خسارة مطلقة بإخلاء الحكومات الغربية مسؤولياتها في ظل تقلص فرص الإنقاذ والاحتمال القوي لمصير الموت أمام المهاجرين أو العودة على الأعتاب في أفضل الحالات.

لقد نجحت القيود على أنشطة الإنقاذ بالفعل في تقليص أعداد المهاجرين عبر المتوسط من 362 ألف مهاجر عام 2016 إلى 116 ألف مهاجر عام 2018 بحسب المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، غير أن هذه النتائج لم ترافقها سياسات فعالة وصادقة للحفاظ على أرواح المهاجرين أو حمايتهم في مراكز اللجوء بالسواحل الجنوبية، وفي ليبيا على الخصوص، أو تمكينهم من تاشيرات دخول إنسانية.

ولا تنتهك هذه السياسات الأوروبية اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين فقط ولكنها تعيد رسم الفوضى في البحر بفرض سياسة أمر الواقع أمام مئات الآلاف

الموت والسياحة جنبا إلى جنب في مناطق كثيرة بسواحل دول البحر المتوسط ذات الإيرادات السياحية الأعلى في العالم. لم تعد تلك الشواطئ الرومانسية المشمسة على ضفتي المتوسط تقتصر على المصطافين والسياح. هناك مكان أيضا لجثث اليائسين ممن فشلوا في البحث عن فرص حياة أفضل. من سواحل كاديذ الجنوبية في أسبانيا إلى سواحل جزيرة ليسبوس اليونانية ومن سواحل جزيرة جربة السورية إلى الشواطئ الإيطالية، لا يخلو يوم دون أن يلفظ فيه مهاجرون أنفاسهم الأخيرة على أمواج المتوسط في رحلات الهروب المستمرة من أفريقيا ومن باقي مناطق النزاع والفقر في الشرق الأوسط وآسيا. ومستقبلا قد لا تتسع شواطئ حوض المتوسط للمزيد من الغرقى إذا ما استمرت الحكومة الإيطالية والجناب اليميني داخل الاتحاد الأوروبي، في الإبقاء على موقفها المؤيد للقيود الصارمة على أنشطة منظمات الإنقاذ غير الحكومية.

وفي حين أن ما تدعيه الحكومة الشعبوية في روما ومؤيديها داخل التكتل من أن تقييد أنشطة منظمات الإنقاذ غير الحكومية يهدف إلى الحد من

